الخوصصة في الجزائر: الواقع والتحديات

أ: رفيق قروي
أستاذ علم الاجتماع – جامعة فرحات عباس – سطيف –

ملخص:
تطرق هدا المقال للخوصصة كاستراتيجية اقتصادية تم تبنيها في اطار إصلاح المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ،ولكن بمقاربة سوسيولوجية نوضح من خلالها الخلفيات الفعلية التي دفعت لتبني الخوصصة كمنحى إصلاحي ،مع تبيان التحديات التي تواجه المؤسسة الاقتصادية ومنه الاقتصاد الوطني .

Résumé :
Cet article démontre la privatisation comme stratégie économique dans le cadre de la revalorisation des entreprises en Algérie.
Ainsi nous essayons ici de mettre en relief les vraies causes de ce choix et les défis qui peuvent être rencontres et que ces entreprises auront a dépasser.

تمهيد :

اختلف كثير من المحللين الاقتصاديين ،ورجال السياسة وحتى السوسيولوجيين في ايجاد تحديد دقيق لمصطلح " الخوصصة " وزاد الاختلاف في كيفية ايجاد الميكانيزمات الكفيلة في بلورة رؤية استراتيجية تأخد يعين الاعتبار الامكانات الماديـــة المتـــاحة،والقدرات الإنسانية التي تسهم جدريا في أية عمليـــة تغيـــير مهما كان حجمها ونوعيتها ،ولما يحتاج الى جواب كانت الجزائر إحدى البلدان التي تشكل تجربة خصبة في مجال تعاقب الكثير من التجارب الاقـــتصادية بدءا من تطبيقها لخيارات تنموية اعتمدت على المركزية من حيث التخطيط والتسيير إلى محاولة التجاوب مع متطلبات مرحلية تتمثل أساسا في الانتقال إلى اقتصا د السوق وما يصحبه من عملية تحرير الاقتصاد الوطني وذلك عبر إصلاحات هيكلية جذرية على مستوى المؤسسات العمومية الاقتصادية ،ومنه إصلاح المنظومة الاقتصادية بكاملها استجابة لضغوطات اجتماعية واقتصادية ومسايرة للتغيرات الحاصلة على المستوى

الدولي اقتصاديا في هدا الإطار سنحاول التطرق بتركيز أكثر على ثلاث نقاط أساسية تتعلق بالخوصصة في الجزائر تحديدا،كمايلي :

أولا: الخوصصة من حيث المفهوم

ثانيا : خلفيات الخوصصة في الجزائر

ثالثا : الخوصصة في الجزائر : الواقع والتحديات

أولا : مفهوم الخوصصة :

" اختلفت المصطلحات المعتمدة في اللغة العربية للدلالة على هذه العملية من " التخصص" إلى "التخاصية" إلى الكلمة الأكثر رواجا رغم اعتراضات بعض اللغويين عليها "الخصخصة "،يقابل هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية كلمة " PRIVATISATION " ويطلق على عملية تحويل المؤسسات العامة ،أي ملكية القطاع العام كليا أوجزئيا إلى القطاع الخاص . وعموما لا توجد صيغة واحدة " للخصخصة "،بل هناك مجموعة صيغ يمكن تطبيقها وفقا للظروف ،ولنوع المؤسسة أوالمرفق المزمع تخصيصه كمايلي :

تحويل ملكية القطاع العام جزئيا أوكليا إلى القطاع الخاص (بيع مؤسسة عامة ما بالكامل أوتحويلها إلى مؤسسة مختلطة يشترك القطاع الخاص في جزء من ملكيتها)

- تعاقد القطاع العام مع القطاع الخاص لتقديم خدمات مؤسسة عامة عن طريق نقل الإدارة أوالتأجير ،أوما يسمى تلزيم مجمل أوجزء من نشاط هذه المؤسسة للقطاع الخاص مع بقاء ملكيتها للقطاع العام .

- اعتماد الصيغة الثلاثية B.O.T (التشييد ،التشغيل ،النقل) أي تكليف القطاع الخاص إنجاز مشروع ما ،والسماح له بتشغيله لفترة معينة حتى استرداد كلفة الإنشاء مع نسبة معينة من الأرباح يتم الاتفاق عليها ،ثم إعادته للقطاع العام بعد انتهاء المدة المحددة "(1) في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن الاستخدام الخاص بمفهوم " privatisation " في اللغة الفرنسية وحتى في اللغة الإنجليزية يمثل ما ورد استخدامه في الأدبيات الجزائرية بمفهوم " الخوصصة " وهوالمفهوم الذي سنلتزم بتوضيحه واستخدامه في هذه المداخلة للدلالة على المصطلح المذكور أنفا باللغة الإنجليزية والفرنسية ،وهذا على خلاف ما ذكره الباحث " محمد دياب " باستخدامه لمصطلح " الخصخصة " ،وهوالمصطلح الأكثر استخداما في بلدان المشرق العربي ويؤدي إلى نفس الدلالة النظرية والتطبيقية ويعترف الباحث على

أنه لا توجد صيغة واحدة للخوصصة ، بل هناك مجموعة من الصيغ يمكن تطبيقها حسب الظروف التي تعيشها المؤسسة ، وكذلك نوعية المؤسسة من حيث النشاط الاقتصادي المتبع والحجم ، والتكنولوجيا المستخدمة .

فقد شغلت الخوصصة كمفهوم قانوني ،اقتصادي ،وسوسيولوجي فكر الكثير من المحللين في حقول المعرفة المذكورة ،وحتى الملاحظين على المستوى السياسي ،نظرا لأهميته ليس فقط لتحديده المفاهيمي والنظري ،بل لأن عملية الخوصصة بكل جوانبها القانونية والاقتصادية والاجتماعية – السوسيولوجية – تمس الاقتصاد القومي الجزائري وتنعكس سواء بالسلبية أوالإيجابية على المؤسسات العمومية الاقتصادية ،بحكم ارتباطها بالتنمية الوطنية ،ومن هذا المنطلق ،شهد هذا المفهوم اختلافا في زاوية التحديد ؛ فهناك من يرى أن " الخوصصة تمثل الحالة التي تتنازل فيها الدولة عن مؤسسات القطاع العام التي تملكها سواء جملة ،أوبكتلة من الأسهم لصالح مستثمرين خواص وطنيين أوأجانب " (2).

في حين يرى آخرون أن الخوصصة تعني " نقل الإدارة بمعنى تحويل إدارة المؤسسات إلى القطاع الخاص مع الحفاظ على ملكية وسائل الإنتاج ،أونقلها معا إلى المسير الخاص " (3) غير أن هذين التعريفين لا يتسمان بالدقة الكافية فهما لم يحددا طريقة الانتقال ومستلزماته ولا حتى الجوانب التقنية التي تصحب عملية الانتقال من العام إلى الخاص ،وبالتالي بقيا مفهومان يتسمان بالشمولية والعمومية في الطرح بعيدا عن الجزئية في التحليل والدقة ،وفي زاوية أخرى من التحليل يرى "محفوظ جبار " أن " الخوصصة لها معنيان :

المعنى الأول؛ ضيق ويعني إلغاء التأميم لمؤسسات الدولة ،وهذا ببيع رؤوس أموالها في صورة أسهم للمستثمرين الخواص .

المعنى الثاني ؛ يتضمن تحديد دور الدولة في الحياة الاقتصادية ،والانقاص منه ،مع احتمال تخليها عن الالتزام الكلي عن مسؤولياتها اتجاه المؤسسة العمومية ." (4) من خلال هذا التعريف يتأكد حسب الباحث ،أن إمكانية الحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للمؤسسات العمومية أمر وارد بل أكثر من ذلك ،أن إمكانية التخلي الكلي يبقى إحدى الخيارات الممكنة،ولكن لم يحدد " محفوظ جبار" الكيفيات والطرق المؤدية إلى ذلك خصوصا وأن عملية الانتقال من القطاع العام إلي القطاع الخاص تدخل في إطار عملية تنموية تمس البنية الأساسية للاقتصاد الوطني .

وفي هذا الشأن وبضوح اكثر فان أحد الباحثين يذهب للقول أن عملية " الخوصصة" تمس المؤسسات التي ليس لديها إمكانية الاستمرار كمؤسسة عمومية،كما كانت ،سواء لظروفها السيئة أولاعتبارها غير استراتيجية بالنسبة للدولة ،أي لا تتعلق بمجال يمس سيادتها خاصة أولا يمكن للقطاع الخاص أن يشتريها لعدم استجابتها لمتطلبات التنافس والربحية ،ويمكن التمييز في عملية الخوصصة بين طريقتين أساسيتين :

الطريقة الأولى : لا تمس الملكية العمومية للدولة لرأسمال المؤسسة ،وهي تعني إدخال طرق وتقنيات تسيير خاصة في مؤسسات عمومية وهي :

1- تأجير مؤسسة عمومية لشركة أومتعامل خاص .

2- عقد تسيير بواسطة مؤسسة خاصة ،لحساب مؤسسة عمومية ،كل أوجزء من ممتلكاتها .

3- المساعدة في التسيير ؛ وفي هده الحالة المؤسسة العمومية تستفيد فقط من استشارات وخدمات مؤسسة خاصة ،وهي مستعملة خاصة في الفندقة ولكن يمكن أن تعمم حتى في المؤسسات الصناعية .

4- بالإضافة إلى الاستقلالية للمؤسسات العمومية .

أما الطريقة الثانية : فترتكز على تحويل كلي ،أوجزئي لرأس مال المؤسسة العمومية ،وحتى الملكية الى القطاع الخاص ،وهي تجمع عددا من التقنيات كالآتي :

1- المساهمة العمالية ؛ وهي تعني دخول العمال كشركاء في جزء من رأس المال الى المؤسسة العمومية ويزيد أوينخفض ،ودلك بتوفير قروض بنكية وهوأسلوب أستعمل في دول أوروبا الشرقية المختلفة أين يواجه به المعارضة السياسية ،أوالعمالية لعملية" الخوصصة" كما أنها تتميز بمزايا النظرة الجديدة للعامل إلى المؤسسة ،وما يجب أن يبذله من جهد في سبيل استمرارها .

2- رفع رأسمال المؤسسة ؛ حيث تقوم المؤسسة العمومية بإصدار أسهم جديدة للاكتساب من طرف القطاع الخاص ،بحيث تذوب حصة الدولة في رأسمالها وبهدا تستطيع أن تعيد تمويل المؤسسة ،وتعديل هيكلها وتطويرها .

3- طرح عام للأسهم ؛ وهذه عملية بيع أسهم من رأس مال مؤسسة أوكله بشكل شفـــاف سواء بسعر ثابت ،أوبالمزايدة ،وفي هذه الحالة يسعى الخواص

المتقدمون إلى الشراء لاستثمار أموالهم ،وهوما يدعوإلى ضرورة توفير وضعية مقبولة من هؤلاء للمؤسسة التي يشتركون فيها ،

4- أي على الجهة المعنية القيام بعملية التعديل الضروري ،والتهيئة للمؤسسة قبل طرح أسهمها للبيع .

5- بيع أصول المؤسسة العمومية ؛ وهي الحالة التي نص عليها القانون رقم 88 -01 في حالة توقف التسديد يمكن للمحكمة أن تأمر بتصفية المؤسسة ببيع أصولها في مجموعات منفصلة جزئيا أوكليا .

6- تنازل مباشر للأسهم ؛ هنا تقوم الدولة المالكة باختيار واحد أوأكثر من المشترين (أهم رؤوس الأموال التكنولوجيا .....الخ) وتبحث عن تحويلها لهم،لكل أولبعض مما تملكه في رأس مال المؤسسة ،وهذه الطريقة تكون في حالة البحث عن مالك لهدف محدد للمؤسسة العمومية ومصيرها .

وهذه الطرق في مجملها تستوجب القيام بتحديد قيمة سندات المساهمة وتحديد قيم الموجودات ورأس مال المؤسسات المتوجهة إلى الخوصصة ،وهي طرق استعملت وتستعمل في العديد من الدول التي تتبع برامج إعادة هيكلة لاقتصادها ،سواء في أفريقيا ،تونس ،السنغال . أوآسيا ماليزيا .(5)

وفي هذا السياق فإنه يتأكد حسب الطرح بأن عملية الخوصصة ماهي إلا محاولة ترقية المؤسسات التي تعاني الفشل والإفلاس اقتصاديا وإداريا ،وهي تمس بعضا من المؤسسات التي ليس بمقدورها الاستمرار على نفس الوتيرة الاقتصادية من حيث الإنجاز والقدرة على تأدية المهام بالشكل الذي أنجزت لأجله ،ومن ثمة فإن عملية الانتقال نحوالخوصصة يعتبر شأنا اقتصاديا لا يمس سيادة الدولة .

ومن كل ذلك نخلص إلى أنه لا يوجد إجماعا حول الخوصصة كمفهوم تماما كما تأكد على أن الخوصصة عملية اقتصادية ،تشكـل قفزة في المجهول بالنسبة للمؤسسات العمومية بغية التكيف مع اقتصاديات السوق . وتختلف طبيعة الخوصصة وكيفيات تطبيقها ،حسب الظروف العامة الاقتصادية لكل مجتمع ،ونوع المؤسسة ،وعليه فإن الخوصصة عملية اقتصادية تحدد الدولة كيفياتها وأساليبها ،وتطبقها على المؤسسات العمومية بغية إعادة تفعيلها بإدخال أحد الشركاء الاجتماعيين والمتمثل في القطاع الخاص سواء كان ذلك بالتحويل ،أوالبيع أوالشراكة .

ثانيا : خلفيات الخوصصة في الجزائر :

لقد بادرت الدولة إلى مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ انطلاقا من اعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية ،وذلك ضمن ما أصطلح عليه البحث عن الاستقلالية ضمن التشريعات الجديدة للعمل ،وكان دلك في أعقاب فشـــل نظم التسيير السابقة لها ،وقصد اعطاء علاقات العمل محتوى يتطابق مع التغيرات التي مست المؤسسات العمومية الاقتصادية ،في الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص . "ويتظمن مشروع القانون المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الذي قرر الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة" سحبه لتمكين المركزية النقابية من إبداء رأيها فيه يتضمن 35 مادة تفتح الباب لرياح الخوصصة ،دون ضوابط ،ولا تشترط في عمليات الخوصصة صراحة الحفاظ على الشغل أورفعه وتطوير الإنتاج أوالطابع الاستراتيجي لبعض القطاعات التي توجد حتى في بلدان عريقة في الرأسمالية . ويظهر مسعى هذا القانون في إزالة كل حجر عثرة أمام مسار الخوصصة ،انطلاقا من تقييم الإطار المؤسساتي الجاري به العمل حاليا ،وتتضمن العوائق حسب وثيقة عرض الأسباب في انعـــدام تعريف واضح للنشاطات المخوصصة ،والتي لا تخوصص وكذا غموض الأدوار المسندة لهيئة الخوصصة ومجلس الخوصصة ،وتعدد المتدخلين ومركز القرار ." (6)

وبناء عليه يتضح أن إحدى الخلفيات الأساسية التي أدت إلى انتقالية المؤسسة العمومية الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص يكمن في إعادة النظر وتقييم الإطار المؤسساتي المعمول به في تلك المرحلة – مرحلة ما قبـــل الشروع في الخوصصة – رغم عدم وضوح طبيعة الأنشطة الممارسة من طرف المؤسسات التي يجري عليها تطبيق" الخوصصة "،وحتى الغمـــوض الذي يكتنف طبيعة الأدوار التي تم إسنادها للهيئات المخول لها قانونا تقديم التقييم النهائي في ما اذا يتم خوصصة مؤسسة ما ،أوعلى العكس من ذلك عدم خوصصتها ،ويتعلق الأمر"بمجلس الخوصصة" و" هيئة الخوصصة "،مما يخلق نوعا من التعدد في مصادر التدخل ومنه تعددا في مراكز اتخاذ القرار .

وفي هذا الشأن يوضح " مجيد الموسوي " على أنه " بشكل عام جرى تبرير الخوصصة على أساس قدرة الخاص على توفير إدارة أكفأ ؛ من يقتصد في استخدام الموارد ،ويحسن في أداء المؤسسات فيزيد بدلك من معدلات

النموالاقتصادي وتقديم حوافز على تعبئة وتوجيه الادخار نحوالمشاريع المربحة،وتعميم الملكية على قطاع أكبر من المواطنين ،وبخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار ،وتوفير قناة مناسبة للتمويل ،وهذا بالإضافـــة إلى تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع العامة ومواجهة الخسائر التي تتعرض اليها . (7) ومنه فالخوصصة عنصر أساسي لسياسة اقتصادية جديدة لأسباب ثلاثة :

أولا : معرفة مقدار مساهمتها في الاستقرار على الصعيد الماكرواقتصادي .

ثانيا : تحقيق ترقية في مجال الصادرات خارج المحروقات .

ثالثا : التحول الكلي للاقتصاد ،وبالعمل على تخفيض البطالة ،وهذا ما يطرح إشكالا أساسيا يتعلق بالدورالمستقبلي للدولة التي ينبغي أن تتأقلم مع مستجدات العولمة الاقتصادية ومحاولة التطعيم بشكل طبيعي من أجل خلق الفعالية في المنظمات ،كل هذه الأساليب بإدارتها ،تتخلى الدولة بموجبها عن أداء وظيفة التسيير بغية تفادي تفاقم الوضع بين الدولة والمواطن ،ومنه فانه على الدولة ان تنظم وتقرر أحسن في هدا الشأن .

أما ما يتعلق بالشق الثاني الإيجابي وهوتفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات بحيث أكدت المحادثات مع الشركاء الأجانب على أن عملية تفعيل الصادرات هوالسبيل الوحيد للتقليل (التخفيض) من نسبة البطالة ،واذا ما استمر الارتكاز على البترول كمادة زائلة من الممكن أن يقود البلاد إلى منتهى خطير ويمكن التذكير بسيناريوهات الديون عام 1986 و1994 ومنه فالخوصصة تعتبر أساسية لسببين :

أولهما : على اعتبار أن القطاع الخاص بميكانيزماته المرنة في التسيير يتأقلم مع آليات التجارة والنظام المالي .

ثانيهما : أن الخوصصة بالموارد المسيرة تشكل مصدرا للتراكمية الصادقة لخلق ديناميكية في باقي القطاع الاقتصادي عدا المحروقات .

هدا واذا عدنا إلى الشق الثالث الإيجابي للخوصصة ؛ فيتمثل في كون الخوصصة تشكل آلية لتنمية الاقتصاد الوطني لارتكازها على العمل والعقلنة كمصدرين دائمين للثروة والتي تسمح باندماج البنى التنافسية باساليب جديدة تستند على المخاطرة ،وهي تعتبر ثقافة مؤسساتية جديدة ،فضلا عن ميلاد مسيرين جدد يتكيفون مع التغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء .

من منطق السياسة الاقتصادية التي ترتكز على الطلب وليس حصريا على العرض ،كما هوالشأن في النظام التسييري المركزي السابق" (8) .

مما سبق يمكن استنتاج مجموعة من الأسباب الفعلية التي أدت بالدولة إلى خوصصة بعض من المؤسسات العمومية الاقتصادية كالآتي :

- عجز وفشل الإدارة في إيجـــاد الكفاءات اللازمة للتأقلم مع التغيرات الحاصلة على المستويين المؤسساتي والقومي،نقصد خبراء الاستراتيجية التنموية الشاملة .
- البحث عن الكفاءة المهنية القادرة على حسن الأداء والأكثر استخداما .
- الافتقار للسوق المالية النشطة في مجال الادخار .
- البحث عن مجالات تنموية خارج مجال قطاع المحروقات .

ثالثا : الخوصصة في الجزائر: الواقع والتحديات :

لا شك أن التجربة الجزائرية تعد تجربة خصبة بالنسبة للكثير من دول العلم الثالث خاصة تلك الدول التي تعاني الازمات الاقتصادية والاجتماعية ،وتسعى للافادة منها سواء تعلق الامر بنواحي سلبية ينبغي تحاشيها ،أوفي جوانب قد تكون ايجابية يجري اعتمادها وتبني بعضا من خصائصها ،وفي هذا السياق يذهب " أحمد بن بيتور " رئيس الحكومة السابق ،في تحليله للوضعية الاقتصادية في الجزائر وما يخص مسألة الخوصصة في ضوء التجارب التي مرت بها بعض البلدان في أعقاب الانتقالية من الاقتصاد الإداري إلى اقتصاد السوق ،بحيث يرى " أن الخوصصة في الجزائر تم تطبيقها دون استراتيجية ؛ هدا ما يدفع للمخاطرة في إمكانية نجاحها ،ويضيف على أن التجارب التي تمت في نفس المجال في كل من روسيا ،وكندا ،والأرجنتين ،وبوليفيا قد أقيمت في المجال الخصوصي لكل بلد ومنه تم تحقيق نتائج مختلفة ،والحوصلة الوحيدة التي يمكن الخروج بها في الأربع بلدان والخاصة بالخوصصة هي كالآتي :

- إن التجارب التي تمت في إطار من الشفافية قد نجحت ،أما تلك التي طبقت باستعمال الرشاوى فقد أخفقت .
- وما يتعلق بالتجربة الروسية يقول " بن بيتور " بأنها بدأت في عام 1991 هذا النمط مـــن الخوصصة أدى إلى الإفلاس ،والدي يمكن أن يفسر بالتسيير غير الفعال والفساد في قطاع الاستثمار . ومنه في عام 1995 وافقت الدولة

الروسية على الخوصصة بطلب من البنوك الخاصة مقابل تمويل ميزانية الفيدرالية الروسية وانتهى المطاف إلى عدم قدرة الدولة على تعويضها ،ومن ثمة بيع أسهمها في المزاد العلني ،وكان ذلك لصالح البنوك المانحة للقروض التي استعادت أموالها بأسعار منخفضة . هذا ما أدى إلى نشوء جماعات البلد ،فالمؤسسات أفلست ،والحسابات البنكية للفوضويين امتلأت . والتجربة الروسية في هذا الشأن تقترب إلى حد كبير من التجربة الجزائرية .

وفيما يخص التجربة الجزائرية يرى " بن بيتور " على أن الحالة ببلدنا تمر عبر انتقالية ثلاثية :

- المرحلة الأولى : تتعلق بديموقراطية على مستوى الحياة السياسية.
- المرحلة الثانية : تقترن بالوضعية الأمنية .
- أما المرحلة الثالثة : فهي الانتقالية من الاقتصاد الاداري الموجه نحواقتصاد السوق" (9)

- غير أن تحليل " بن بيتور " يضع فعلا وضع المؤسسة العمومية الاقتصادية ،ومنه الاقتصاد الوطني ضمن دائرة أكثر إتساعا ،والتي تتحقق معالمها بصورة جلية حتى الان ،وصعوبة تحقيق المرحلية التي تحدث عنها " بن بيتور " ،وزيادة عن دلك بقيت هذه المراحل تتواجد مختلطة في آن واحد ،ولا يمكن أن نلاحظ على أن الوضع ينتقل بالصورة المرسومة ومرحليا.

وفي هذا التصريح الذي يعد أكثر تشاؤما ويوحي فعليا بوجود تحديات ذات المنشأ الداخلي وصعوبات تتمثل خاصة في وجود جماعات المصالح النافذة ،والرشوة ،والفوضوية في تطبـــيق الخوصصة ،مما أدى الى عمليات البيع الواسعة ،وبالدينار الرمزي ،وفي هذا الصدد يعبر الباحث " بارنارد " على هذه الوضعية بقوله : " في الجزائر ومند 1988 وما يتبعها حتى سنوات 1990 ،تسيير محتشم للقدرات الاستغلالية أدت إلى انخفاض أسعار الإنتاج ،وكذلك انخفاض في عملية تأقلم المؤسسة بنائيا (داخليا مدعومة بالأعمال العامة) غلق المؤسسات المحلية ،وبعدها إعادة الهيكلة ،هي الاخرى أذت إلى مزيد من الضغوط على مستوى اليد العاملة ،في عام 1994 كان يؤمل على أن مستوى الشغل في القطاع العام الصناعي يعود إلى نفس ما كان عليه عام 1989 ،واليوم – الحديث عن الخوصصة – كل المخططات الإصلاحية للمؤسسات وقصد الاستفادة من إعادة الجدولة لديونها ترتكز بالأساس على التعداد العمالي (6000 عامل

مسرح في قطاع الصلب " la sederurgie " في عام 1997 وأيضا الدفع بعدد كبير من العمال نحوالتقاعد المسبق في قطاع البناء والأشغال العمومية. (10) ومن جملة ما سبق يتأكد بما لا يدع مجالا للشك على أن الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري عبر المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع العمومي يطبعها مايلي :

- التسيير المحتشم للقدرات الاستغلالية ابتداء من عام 1988 .
- انخفاض القدرة على التأقلم مع السوق الداخلية أوالمحلية .
- الغلق الذي اتسمت به المرحلة لكثير من المؤسسات العمومية الاقتصادية .
- تزايد الضغوطات على اليد العاملة من أجل حملها على ترك أمكنة عملها تحت ما عرف بالتسريح لليد العاملة .
- إعادة الجدولة للديون لتلك المؤسسات .
- الدفع بأعداد هائلة من العمال باتجاه التقاعد المسبق .

وزيادة عن ذلك للتأكيد على الوضعية التي طال أمدها ،وعن الصعوبات التي أكدها الباحث " بارنارد " يؤكد أحدهم على أنه فعلا ابتداء من " 1990 وحكومة " مولود حمروش " التي يطلق عليها بحكومة الاصلاحات والتي تبنت قانون القروض ،وكانت تنشد تحطيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية ،هدا الإجراء فتح مجال الانتقالية التي دامت طويلا ،وكان من نتائجها مزيجا من الاقتصاد المخطط واقتصاد ألبا زار ،الذي يرتكز أساسا على " استيراد – استيراد " (11)

هدا الأمر " أدى إلى بروز ازدواجية داخل هيكلة الاقتصاد من جهة ،وبروز احتكارات فرعية وقطاعية ذات امتذادات معقدة على الرغم من محاولات إصلاح المنظومة الجبائية والجمركية وتجديد الترسانة القانونية ومحاولات إضفاء نوعا من الشفافية في التسيير الاقتصادي التجاري " (12) وهذا ما يؤكد وجود جماعات مصالح نافذة ،ومافيا منظمة ومهيكلة ترتبط بالأقصى بسوق الحبوب ،والصناعات الغذائية ،وقطاع الأدوية ،وفي ظل هذه الوضعية يؤكد محافظ بنك الجزائر " عبد الوهاب كيرمان " في تقييمه الذي أجراه للفترة الممتدة ما بين سنوات 97 – 98 – 99– 2000 ،وهي الفتـــرة التي نفذت فيها الإصلاحات الهيكلية " إن الاقتصاد الوطني برمته يتنـــفس حسب صعود وهبوط الأسواق النفطية " (13) .

وهذا دليل آخر يؤكد على أن تحسن أسعار المحروقات ،هوالسبب المباشر وراء تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وارتفاع احتياطات الصرف ،أوحتى انخفاض المديونية الخارجية . ومنه لنا أن نتساءل عن أداء وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل التحول أوالانتقالية نحوالخوصصة ، ؟؟ أوفي ظل الحكومات المتعاقبة ؟؟ أوحتى تحت رعاية صندوق النقد الدولي .؟؟

هدا الأمر يعلق عليه محافظ بنك الجزائر " عبد الوهاب كيرمان " قائلا : " بأن برنامج إعادة الهيكلة تم تنفيذه بشكل سيئ ومتسرع ،فظلا عن استمرار ثقافة التسيير الممركز ،في مرحلة اقتصاد السوق ،فظلا عن عدم احترام قانون الأموال التجارية ،فإن وضعية الإطارات المسيرة للاقتصاد تركت آثارها على التسيير غير الفعال .(14) واستنادا لهدا التحليل يتبين أن الفوضوية في التسيير أعطت مزيجا من الاقتصاد المركزي واقتصاد البازار الذي يعتمد على (استيراد-استيراد) ،فضلا عن التأكد من وجود الاحتكار بنوعيه الفرعي والقطاعي من طرف جماعات المصالح النافدة ،خاصة في سوق الحبوب ،والصناعات الغذائية ،وقطاع الأدوية،زد على أن درجة التعقيد من طرف هؤلاء المحتكرين ورغم محاولات الإصلاح التي امتدت إلى المنظومة الجبائية والجمركية ،والنصوص والتشريعات القانونية بغية اظفاء نوع من الشفافية ،لم تنفع أمام تظارب المصالح للجماعات النافدة ،وامتدت حتى إلى تجارة وتصنيع مواد البناء ،خاصة الأسمنت والحديد .وبقي الاقتصاد الوطني شديد الحساسيـــــة إزاء تقلبات أسعار برميل النفط في السوق الدولية .

وبقيت أيضا فعالية المؤسسات الإنتاجية رهينة الفوضوية ولم ترق إلى المستوى الذي خطط له من طرف مختلف الحكومات المتعاقبة وحتى صندوق النقد الدولي وبرنامجه الخاص بإعادة جدولة الديون ،وخططه الخاصة بإعادة هيكلة المؤسسات المفلسة ،لم يعط النتائج المرجوة ،بل لم يستطع حتى إعادة بعثها بل سار بها نحوالغلق والتسريح النهائي للعمال .

وفي هذا الإطار يوضح الأستاذ الباحث " إسماعيل قيرة " في خضم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني والتنمية بوجه عام على أنه " يبدوواضحا أن تحسين الأداء الجزائري أصبح مرتبطا بالأداء الاقتصادي للنظم وبقدرتها على المناورة الدولية وبلورة استجابة صحيحة وناجعة للتحديات العالمية ،التي بدأت تبرز مند أكثر من عقدين في ضوء تنمية مستقلة متمحورة على الذات ،وهي تنمية

تستهدف نفي التبعية للخارج ،وتحقيق التحرر الاقتصادي ،ومن ثمة تتيح لنا المشاركة الفعالة في التحولات العالمية ،والتأثير بصورة إيجابية في تشكلات النظام الدولي الجديد ،الذي يريده مهندسوه تركنا خارجا بواسطة آليات البنك العالمي ،والمنظمة الدولية للتجارة وصندوق النقد الدولي ،فضلا عن ظهور أشكال جديدة من الهيمنة والتبعية،في ظل السيل الجارف للعولمة القائمة هي الأخرى على التطور التقني ،وابتكار ميكانيزمات للتدخل ونهب ثروات شعوب الجنوب (15) .

من خلال تحليل الباحث " إسماعيل قيرة " يتمظهر على أنه زيادة على التحديات التي تواجه المؤسسات ذا ت الطابع الاقتصادي ،والاقتصاد الوطني في شموليته ،على المستوى الداخلي والمتعلقة خاصة بسيطرة وهيمنة جماعات المصالح النافذة ،على قطاعات حساسة في الاقتصاد الوطني ،للدفع بالمؤسسات العمومية إلى أسوء الحلول في التسيير والإدارة ، والفوضوية ،حتى تسهل عملية بيعها وشرائها ،أوفي أحسن الأحوال غلقها وتسريح عمالها .

فإن التحديات الخارجية تكمن في التحديات العالمية التي تتبلور أساسا في آليات التحكم المعتمدة من المنظمة الدولية للتجارة ،وصندوق النقد الدولي ،والتي ينبغي مجابهتها عن طريق التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات ،لتفادي التبعية للخارج . وفي هذا الإطار يوضح الباحث " إسماعيل قيرة " على أن " الوصفا ت المقدمة هي من آليات الليبرالية المتحورة حول الإصلاح الهيكلي ،اندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي تحرير التجارة ،العولمة ،ولئن كانت هده الوصفات قد قدمت بطريقة إعلامية مكثفة ،إلا أن جرعاتها الأولية قد أدت إلى نتائج مروعة ،تتمثل على الخصوص في :

- ارتفاع معدلات البطالة .
- تنامي عملية التهميش .
- تزايد عدد العمال المسرحين والفقراء والمهمشين ،إلى جانب المديونية .
- غلاء المعيشة .
- انهيار الطبقة الوسطى .
- تعقد المشكلات الاجتماعية .
- تصاعد موجة العنف والانقسامات الداخلية .

كل هذه الانتكاسات تتم في بيئة اجتماعية غير مستقرة تتحكم فيها جماعات أكولة ومترفة تمقت العلم والحقيقة ،وتهوى سياسة الكواليس ،والضرب من الخلف"(16)

ومما سبق يتضح وبجلاء أكثر على أكبر الحقائق التي تحاول تكريسها الجماعات الأكولة في المجتمع الجزائري على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي مما يؤدي بالحتمية إلى تفاقم الأوضاع وتعقدها وضاعف من انتشار معدلات البطالة،الفقر،التهميش والاقصاء وتزايد عدد العمال المسرحين،وساعد أيضا على نمو الرأسمالية المحلية المشوهة التي تروج لها خاصة هذه الجماعات الجشعة."

هذه التراجعات وغيرها من الانتكاسات كانت هي الحصيلة الأولية لاستيعاب اقتصادنا في النظام الرأسمالي العالمي،الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في أوضاعنا والبدء بتقييم واقعي للإمكانيات المتوفرة ،وتطوير استراتيجية متكاملة تقوم على الاعتماد على الذات والمشاركة في مسيرة الثورة الثقنية ومحاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيات الجيل الجديد ،ودلك حتى يتسنى لنا مغادرة قـاع النظام العالمي ،وتجاوز أوضاعنا المتردية ،وتشكيل مستقبلنا بأيدينا ،وحين نحاول تشكيل هدا المستقبل فان علينا أن ندرك مند الآن أنه سيكون ثمرة ما نفعله ،أوما لا نفعله مند الآن ".(17)

وعليه يتضح أن حتمية مسايرة التطورات الحاصلة على مستوى الثورة التقنية على الخصوص،من أجل القدرة على الاندماج في النظام الدولي الجديد يعتمد بالأساس على معرفة فعلية بطبيعة مشكلاتنا الاجتماعية والاقتصادية ،وفي هذا الشأن ضرورة التقييم الحقيقي وليس العشوائي للمؤسسات العمومية الاقتصادية قبل الزج بها نحواقتصاد السوق في إطار الخوصصة والتقييم الحقيقي يتم في إطار إعادة التفعيل وبعث نشاطها بعيدا عن الكولسة الخفية للجماعات الأكولة ،التي تسعى للاستيلاء على مصادر رزق العمال وبالمقابل تعمل على تكريس واقع اقتصادي هومزيج من الفوضوية في التسيير وأقرب إلى ليبرالية مشوهة .

خاتمة :

اعتمادا على التحليل السابق نستخلص أن الجزائر كبلد نام ،قد عمل على تجريب خيار التنمية الشاملة ؛ التي تأخذ من القطاع العام كقطاع استراتيجي يحاول تلبية طموحات كافة الشرائح الاجتماعية والاقتصادية ،وفي المرحلة الحالية

- مرحلة الخوصصة تحاول الجزائر مواكبة خيار الاندماجية في النسق الرأسمالي ،وهوخيار يتطلب مواجهة الرهانات والتحديات الجديدة في ظل التحرر الاقتصادي . وغالبية الخبراء والمحللين الاقتصاديين والاجتماعيين على وجه التحديد يؤكدون على التطبيق المتسرع للخوصصة ،أوغياب حتى الاستراتيجية الواضحة للخوصصة ،ونكاد نجزم على أنه حتى أولئك الذين ينادون بها في أجهزة الدولة العليا مدفوعون اليها بواقعية حتمية كمخرج للاقتصاد الوطني لا كخيار استراتيجي أوبديل حقيقي للتنمية الوطنية ،ويجدر بنا في هذا الصدد الأخذ بعين الاعتبار ما صرح به الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " " في تدخله أمام وكالة دعم وتشغيل الشباب ،أدلى بتصريحات تؤكد العودة إلى سنوات المجد لاقتصاد الدولة المركزي - الإداري - ،ويمكن اقتطاع أربعة مقاطع من هدا الخطاب التي توضح الرؤية الاقتصادية للرئيس " بوتفليقة " كمايلي :

1- اقتصاد السوق بإمكانه إحداث تصدعات اجتماعية كما يتضح دلك في تجارب دول نامية .
2- الدولة لها دورا هام في توجيه التنمية الاجتماعية .
3- الدولة ستتكفل بدفع قروض تمنح للشباب المستثمر .
4- تمول الدولة بميزانية إنشاء 100 مقر تجاري لكل بلدية سنويا لتضعها تحت تصرف الشباب بإيجارات معقولة . " (18)ومنه لنا أن نتساءل فعليا هل هوالتناقض في رسم سياسة وطنية اقتصادية واضحة ؟؟ أم أنه العدول عن التوجه نحوالخوصصة والعودة إلى اقتصاد الدولة ؟؟.

مراجـــع :

(1)- محمد دياب وآخرون ،الخصخصة من الاحتكار العام إلى الاحتكار الخاص،مجلة العربي،مطابع الشروق،القاهرة،العدد 07 ،فيفري،001 ،ص 30
(2)- يومية الخبر،20 مارس 1997
economique (1979 - 1993) , o.p.u , Alger , 1994 p
(3)–Hocine benisaad , algerie restructuration ET reforme
(4)- Mahfoud djebbar , la privatisation des entreprises ,role du 168 marche financier, revue des sciences humaine, universite de batna N 05 ,
1996 p 22
(5)- ناصر دادي عدون ،اقتصاد المؤسسة ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،ط1 ،1998 ص ،13 .
(6)- يومية الخبر ،28 جانفي 2001 ،العدد 3079 . ص ،2
(7)- ضياء مجيد الموسوي ،الخوصصة والتصحيحات الهيكلية ،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ،الجزائر ،1995
(8)- Abderahmane mebtoul , l algerie face aux defis de la mondialisation tome 2 o.p.u , Alger , 2002 p 157-158-159(9) - le quotidien d oran , Mercredi 16 octobre 2002 , N 2366 .
(10)- Chantal bernard , la dynamique des microentreprises , une alternative a la reduction du secteur public dans les economies en transition les cas de l algerie et de l egypte , team developpement matisse , universite paris 1 , pantheon , sorbonne p 2
(11)- le monde diplomatique , mars 2001 .p 13.
(12)- يومية الخبر ،02 نوفمبر 2000 ،العدد 3033
(13)- يومية الخبر ،07 أكتربر 2000 ،العدد 3008
(14)- يومية الخبر ،المرجع نفسه ،ص 03.
(15)-إسماعيل قيرة وآخرون ،فعاليات الملتقى الدولي " الجزائر والعولمة " ،22- 23 /11 / 1999 جامعة منتوري ،قسنطينة . ص 419
(16)- اسماعيل قيرة ،المرجع نفسه ،ص 420.
(17)- إسماعيل قيرة،نفس المرجع السابق ،ص 421- 422.
(18)- le quotidien d oran ,30 octobre 2003 , N 2684